الفصل الثالث عشر:

من الييشوف إلى الدولة

أحمد منصور إسماعيل

مثلت حرب ١٩٤٨ نقطة الانطلاق الأساسية لأهم مراحل المخطط الصهيوني، في فرض وإثبات االسيادة اليهودية على أرض فلسطين، كما اعتبرت تلك الحرب انقلابًا ونقطة تحول في تنفيذ المشروع الصهيوني، وفي تطبيق سياسة الاستيطان اليهودي؛ حين اندفعت القيادة الصهيونية الجديدة، بزعامة بن غوريون - زعيم صهيونيي الداخل - إلى حرب عام ١٩٤٨، وأعلنت قيام دولة إسرائيل، بعد أن فصلت هذه القيادة المشروع الصهيوني عن المشروع الإمبريالي البريطاني. حيث انتهزت فرصة ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتنافس بين مراكز القوى العالمية، ونشطت القوى الصيهونية في السعي نحو تحقيق هدفها وغايتها المرحلية؛ فتولى حاييم وايزمان العمل السياسي الخارجي، وتزعم بن غوريون العمل السياسي والعسكري في الداخل.

في أعقاب إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ظروف غاية في السوء، قرارها القاضي بتقسيم فلسطين، في نهاية عام ١٩٤٧، وإعلان بريطانيا انسحابها من فلسطين، في أقرب وقت ممكن؛ بادر المجلس الصهيوني العام - السلطة التشريعية الصهيونية العليا - بإعلان تشكيل (المجلس الوطني)، وانشاء (الإدارة الوطنية)، وبعد أقل من شهر واحد أعلن بن غوريون - رئيس كل من اللجنة التنفيذية الصهيونية

واللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية والإدارة الوطنية - قيام دولة إسرائيل، في ١٤ مايو/آيار١٩٤٨. كما سيطرت اللجنة الصهيونية للوكالة اليهودية على الحكومة المؤقتة، وتولى بن غوريون رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع، في آن، وتم استدعاء وايزمان ليصبح أول رئيس للدولة الجديدة [١]. وهذا يوضح مدى سيطرة بن غوريون وتياره - والذي تزعم الحركة الصهيونية منذ العشرينيات - على مؤسسات الييشوف، التي تعتبر (الدولة الصهيونية في طور التكوين) كخطوة أولى، فدولة إسرائيل ما هي إلا (ييشوف متطور)، سعى من خلالها بن غوريون إلى التحول من (مركزية الييشوف) إلى (مركزية دولة إسرائيل).

كان النظام السياسي لليشوف يتكون من هيئتين رئيسيتين:

(١) - المجلس القومي اليهودي، والذي أنشئ عام ١٩٢٨، بناء على تشريع صدر في عهد الانتداب، وكان يتولى الشئون الداخلية التي تهم " الييشوف ".

(٢) - الوكالة اليهودية، وتحددت مهمتها بإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين، بجانب تولي الشئون الخارجية " للييشوف "، فيما يتعلق بالاتصال بين اليهود في فلسطين، وبين حكومة الانتداب، واليهود في الخارج [٢]. وكانت الوكالة اليهودية مكونة من ممثلين للحركة الصهيونية

(١) أسعد عبد الرحمن، **المنظمة الصهيونية العالمية، البدايات والمؤسسات والنشاطات و الصراعات ١٨٨٢ - ١٩٨٢**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط- ١، ١٩٨٥، ص- ١٣٠.

(٢) د. عبد الحميد متولي، **نظام الحكم في إسرائيل، الكلام عن الأحزاب ومبادئها وآثار حرب أكتوبر عليها**، الإسكندرية، منشأة المعارف، ط- ٢، ١٩٧٩، صـ٣٦.

العالمية.

كانت عصبة الأمم أقرت مشروع " صك الانتداب " على فلسطين، في ٢٤ يوليو/تموز ١٩٢٢، اعترفت فيه بوعد بلفور، ونصت بصورة خاصة على إنشاء وكالة يهودية تسدي المشورة والمساعدة للحكومة البريطانية، فيما يتعلق بعملية الإنماء اليهودي وحاجاته، ثم خولت هذه الوكالة صلاحية القيام بتنفيذ المشاريع العامة، مما جعل طبيعة تلك المشاريع تضفي على الوكالة المذكورة صفة هيئة عامة شاملة السلطات وتعمل إلى جانب الإدارة البريطانية [١].

دشن الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، مرحلة جديدة في تاريخ سياسة الاستيطان اليهودي في فلسطين، كمًا ونوعًا، تحول فيه النشاط الصهيوني من مرحلة الإستيطان، كقاعدة إقتصادية تحاول اكتساب الاعتراف السياسي، إلى دولة مؤسسات ذات سيادة، تحاول تحصين ما قد تم إنجازه، حتى الآن، وإيجاد المدى الحيوي للدولة، باعتبارها كائنًا عضويًا، سواء من الناحية السياسية، أو الإجتماعية، أو الإقتصادية.

أولاً - من ناحية البنية السياسية:

عقب إعلان قيام دولة إسرائيل، في مايو/آيار ١٩٤٨، تكونت أول إدارة سياسية لهذه الدولة، من ثلاث هيئات:(أولها)، مجلس الدولة المؤقت، والذي تكون من ٣٨ عضوًا، ١٢ من أعضاء المجلس التنفيذي السابق، ١١ عضوًا من الوكالة اليهودية اللجنة التنفيذية، ١٢عضوًا من

(١) أنجيلينا الحلو، **عوامل تكوين دولة إسرائيل، السياسية والعسكرية، والاقتصادية**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، أغسطس/آيار ١٩٦٧، صـ٣٣.

الأحزاب والجاليات التي لم تمثل في هذه الأجهزة، كانوا يمثلون في عهد الييشوف، المجلس الوطني، (ثانيها)، الحكومة المؤقتة (مجلس الوزراء)، ويتكون من ١٢ وزيرًا انتخبهم المجلس من بين أعضائه، برئاسة ديفيد بن غوريون، والذي كان في عهد الييشوف يمثل اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، (ثالثها)، رئيس الجمهورية، ينتخبه مجلس الدولة [١].

أما عن المنظمة الصهيونية العالمية في علاقتها مع دولة إسرائيل، فسنجد أن الشخصيات البارزة في تلك المنظمة الصهيونية، قد احتلوا، بعد إعلان قيام دولة إسرائيل، المراكز الرئيسية في تلك الدولة الجديدة، وأصبح القسم السياسي للوكالة اليهودية قد تحول، بعد إنشاء دولة إسرائيل، ليصبح وزارة خارجية إسرائيل، كما اختفى القسم الخاص بالشئون التجارية والصناعية، وكذلك قسم الشئون المالية، ولكن المنظمة الصهيونية العالمية استمرت، وظلت الأقسام الأخرى في الوكالة اليهودية، مثل الأقسام الخاصة بمسائل الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، والمستعمرات الزراعية بإسرائيل، والعمل على امتصاص البلاد للمهاجرين، استمرت كذلك [٢].

ويوضح هذا أن التشكيل الذي تكونت به السلطة المؤقتة، بفرعيها التشريعي والتنفيذي في الدولة الصهيونية، منسجمًا مع مخططات وأيديولوجية بن غوريون، فبعد أن سيطر على مؤسسات " الييشوف "،

(١) علي محمد علي، **في داخل إسرائيل، دراسة كيانها السياسي، والاقتصادي**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت.، صـ٢٩.

(٢) الحلو، **مصدر سبق ذكره**، صـ٤٢:٤٣.

كخطوة أولى، قام بتوظيف تلك المؤسسات في عملية التحكم بالمؤسسات الصهيونية في الداخل والخارج، كخطوة ثانية، " إن مصير الدولة يرتبط بمصير يهود العالم، والعكس بالعكس.... ومن المشكوك فيه أن تستطيع إسرائيل البقاء على قيد الحياة، وألا ينقرض يهود الدياسبورا بواسطة قتل الرحمة أو الاختناق، دون الأواصر المتبادلة التي تشد إسرائيل إلى مجتمعات الدياسبورا " [١]. بعدها انتقل بن غوريون، إلى استخدام كل تلك البنى المؤسساتية، من أجل اقامة الدولة الصهيونية، والاستيلاء على صناعة القرار فيها كخطوة ثالثة، تمهيدًا للخطوة الرابعة، والتي حاول فيها بن غوريون، إخضاع المنظمة الصهيونية العالمية، رسميًا وقانونيًا هذه المرة، لسلطة " إسرائيل " التي بيد بن غوريون كل مرافقها، بما فيها منصب رئيس الدولة؛ فعندما عرض بن غوريون على وايزمان منصب رئيس الدولة، وجد الأخير أن منصبه خال من أية سلطات حقيقة، ولايوجد سوى ممارسة سلطات تمثيلية، كما رئيس الجمهورية الفرنسية وقتها، وصلاحيات وايزمان تجعله " ملك الصهيونية " الشكلي، ليس إلا [٢]. وقد أدى هذا إلى تباين شديد بين الجناح الإسرائيلي، وبين الجناح الصهيوني في الخارج، حول من يخضع للآخر، وتميزت السنوات القليلة التالية لقيام اسرائيل بصعود حاد في التوتر السياسي، بين القيادة الإسرائيلية، والقيادة الصهيونية في الخارج، حتى امتد الصراع ليشمل الجاليات والمنظمات اليهودية غير الصهيونية. لكن برغم هذا، أكدت

(١) د. أسعد رزّوق، **إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكرالتوسعي الصهيوني، جـ(١)**، بيروت، دار الحمراء للطباعة والنشر، ط٣، ١٩٩١، صـ٤٦٦.

(٢) أسعد عبد الرحمن، **مصدر سبق ذكره**، صـ١٣٠.

الدورة الرابعة للمجلس الصهيوني العام، على بقاء أنشطة للمنظمة تدخل في صلب مهمات الحكومة، وهي: الهجرة، استيعاب المهاجرين، الاستيطان الزراعي، هجرة الأحداث والشباب، الشؤون الإقتصادية، إنماء القدس وتطويرها، أمانة الصندوق، العلاقات العامة، التنظيم والإعلام، النشاطات التربوية في الشتات، الدائرة الفرعية للشؤون اليهودية في الشرق الأوسط [١].

وهذا يفسر أن دولة لدى إسرائيل، الإصرار على إشراك يهود العالم أجمع في تدعيم الدولة الصهيونية، ومدها بالأموال والمساعدات والموارد البشرية، على أساس أنها تعتبر نفسها نتاج اليهود جميعًا وصنيعتهم، بينما هي، في الأصل، صنيعة الاستعمار والفكر الصهيوني المتطرف.

لذلك يعتبر الحكم في إسرائيل، بعد قيامها، امتدادًا للحكم الذاتي الذي منحه الانتداب البريطاني، للمستوطنين اليهود في فلسطين، بموجب " صك الانتداب "، وحكومة اسرائيل الأولى، التي تشكلت فور " إعلان الاستقلال " (١٩٤٨)، ولم تكن تلك الحكومة سوى الوكالة اليهودية (فرع فلسطين)، بمؤسساتها المختلفة، مع تغيير الإسم، وحل محل حكم الانتداب، الحكم الذاتي للمستوطنين اليهود في فلسطين، معلنًا قيام دولة إسرائيل، وأخذ يطور ذاته، بما يتوافق مع الواقع الجديد، المتشكل، آخذًا في الاعتبار الطبيعة الاستيطانية لإسرائيل، كونها دولة مستوطنين، فاتخذ نظام الحكم فيها النظام البرلماني الرئاسي، الذي يمارس الديموقراطية، ويفصل بين السلطات الثلاث الرئيسية في الدولة: التشريعية، والتنفيذية،

(١) المصدر نفسه، صـ١٣٧.

والقضائية؛ لكنه، من جهة أخرى، ميّز ضد الفلسطينيين العرب في الأراضي المحتلة، ومارس ضدهم التفرقة السياسية والاجتماعية و الاقتصادية، على حد سواء.

واجهت إسرائيل، أيضًا، في تحولها من نظام " اليشوف " إلى نظام " الدولة "، النظام القانوني الذي ستستند إليه في إعلان الدولة. رسميًا اتخذت إسرائيل شكل الدولة، بعد صدور قرار الأمم المتحدة، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، القاضي بإقامة دولتين في فلسطين، أولهما يهودية والأخرى عربية، مع إبقاء القدس تحت نظام دولي خاص. لكن، فعليًا، استند مؤسسو دولة إسرائيل، في إقامة هذا الكيان، إلى ما أسموه " الحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي "، بجانب قرار التقسيم. فضلاً عن اعتراف الدول بها، ومنحها حقوق الدولة والسيادة على القسم المخصص لها في قرار التقسيم [١]. وعقب إقرار " بيان الاستقلال "، أعلن بن غوريون تشكيل " مجلس الدولة المؤقت "، وكذلك " الحكومة المؤقتة "، وتم الإبقاء على القوانين التي كانت سارية قبل إعلان الدولة، وهي قوانين الانتداب البريطاني على فلسطين، والتي شملت:

١- القوانين التي سنها البرلمان البريطاني، والمراسيم الملكية البريطانية المفروضة على فلسطين.

٢- القوانين التي سنها المندوب السامي على فلسطين، بما فيها الأمظمة والأوامر الفرعية كافة.

(١) د. إلياس شوفاني، **إسرائيل في خمسين عامًا، المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس**، دمشق، دار جفرا للدراسات والنشر، جـ٣، طـ١، ٢٠٠٢، صـ٤٦.

٣- القوانين العثمانية التي كانت سارية المفعول على فلسطين، في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٤، والقوانين العثمانية اللاحقة، حتى بدء الحكم البريطاني فيها.

٤- الشرائع الدينية السماوية الثلاث، المعنية بشئون الأحوال الشخصية.

٥- مبادئ القانون العام وأسس العدالة الدارجة في بريطانيا، في حال عدم وجود قانون صريح بشأن الموضوع في فلسطين [١].

كما تم وضع نظام (القانون والإدارة) للدولة المعلنة، في ١٩ مايو/آيار ١٩٤٨، الذي نقلت بموجبه صلاحيات حكومة الانتداب إلى حكومة إسرائيل، والذي تضمن النظام القانوني للدولة، والقضايا المتعلقة بفرض الضرائب، وتنظيم قروض الدولة، وميزانيتها، وتنظيم القوات المسلحة، وتسجيل المؤسسات التجارية والجمعيات التعاونية، مع ضرورة نشرها في الجريدة الرسمية (رشرعوت). ووضعت الحكومة الإسرائيلية المؤقتة، بجانب هذه القوانين، بعض القوانين الأخرى اللازمة، لتثبيت كيانها، وخدمة أهدافها الصهيونية؛ مثل قانون العودة (١٩٥٠)، قانون أملاك الغائبين (١٩٥٠)، قانون أملاك الدولة (١٩٥١)، قانون الجنسية (١٩٥٢)، قانون امتلاك الأراضي (١٩٥٣)، فضلًا عن الشرائع العبرية

(١) للمزيد انظر:

Dan Horowitz, Moshe lissak: Origins of the Israeli polity, Palestine under mandate. Chicago univ press. 1978. PP186: 212.

واليهودية، مع تقليص الاعتماد على المفاهيم الإنجليزية [١].

واجهت إسرائيل، عقب قيامها، مشكلة دستورية، وحتى الآن لاتملك إسرائيل دستورًا مكتوبًا وكاملًا، يضع حدودًا للدولة جغرافيًا، وبشريًا، وسياسيًا، ويضع الأساس للعلاقة بين السلطات، بشكل محدد، كما يوضح علاقات الأفراد بالدولة، وحقوقهم، وواجباتهم. وقد بينت المحكمة العليا في إسرائيل " أن إعلان الاستقلال، هو إشهار قيام الدولة، على الصعيد الدولي، لكنه ليس قانونًا دستوريًا، يمكن من خلاله وضع معايير لدستورية القوانين والتشريعات الأخرى ".

بتاريخ ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧، نوقشت مسألة وضع دستور الدولة، وكلفت الوكالة اليهودية لجنة من القانونيين بوضع مشروع للدستور، وقدم المشروع للحكومة المؤقتة، التي أدخلت عليه تعديلات، ونشرته، في ٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨، لكنه أثار جدلاً بين مختلف الاتجاهات السياسية والدينية المختلفة، وذلك بسبب الخلافات الحادة التي نشأت بينهم في موضوعات مهمة، مثل: الدين، القومية، الحدود، الحقوق الأساسية للمواطن، حقوق الأقلية العربية، ومكانتها، لهذا لاتزال إسرائيل، بلا دستور ثابت ودائم [٢].

لكن يبدو أن مسألة عدم وضع الدستور، ليس، في جوهرها، ما

(١) صبري جريس، أحمد خليفة: **دليل إسرائيل العام**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٢، ١٩٩٦، صـ٤.

(٢) انظر:

Israel pocket library: Democracy, keter publishing house Jerusalem Ltd. 1974. PP 71:76

أحدثه مشروع الدستور من خلافات بين مختلف الأحزاب والتيارات، ولكنه تعمد من القيادة الصهيونية؛ ويتضح هذا في مقدمة الكتاب التي كتبها بن غوريون في (الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل)، عام ١٩٥٢، " إن دولة إسرائيل قد قامت فوق جزء من أرض إسرائيل "، ليأتي هذا بمثابة إعلان على التأكيد، لكون التوسع الصهيوني في طليعة الأهداف التي تجاهر بها ((دولة إسرائيل الصغرى))، فالدولة لاتشكل هدفًا، في حد ذاته، وليست تجسيدًا كاملاً " للرؤيا الصهيونية "، بل هي مجرد الهدف الأسمى (الصهيونية)، " إنني اعتبر المقدمة الكبرى، الرئيسية التي تحتل مركز الصدارة في تفكيرنا بأسره، لا بل توجه حركتنا وسياستنا بأجمعها، هي التالية: بأن الدولة ليست هدفًا في حد ذاته، بل هي وسيلة إلى الهدف، والهدف هو الصهيونية " [1]. وهذا يتعارض مع وضع دستور يقيد الدولة اليهودية، ويحد من تنفيذ أهدافها التوسعية، على اعتبار أنها دولة لم تأت مطابقة لأرضها أو شعبها، وأنها قامت فوق جزء من " أرض إسرائيل ".

بعدما أثارته مسألة وضع الدستور، حسم هذا المشروع بالتجميد، بواسطة حزب " مباي "، الذي كان يتزعمه بن غوريون، والذي رأى تأجيل المناقشة " لعدم استكمال المشروع الصهيوني " !. وعقب الانتخابات العامة، في ٢٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٩، دعيت الجمعية التأسيسية - مجلس الدولة المؤقت في السابق - للانعقاد من أجل مناقشة مشروع الدستور، في ١٦ فبراير/شباط ١٩٤٩، إلا أن حكومة بن

(١) انظر: شوفاني، **مصدر سبق ذكره**، صـ٥١.

غوريون طرحت مشروعًا آخر، هو " قانون الانتقال "، بديلاً لمشروع الدستور، واقترحت، أيضًا، تأجيل البحث فيه إلى أجل غير مسمى؛ وتمت الموافقة على إقرار " قانون الانتقال "، الذي جاء مكملاً " لنظام القانون والإدارة " (١٩٤٨) [١].

في ٨ مارس/ آذار١٩٤٩، أعيد طرح مشروع الدستور، واستمر النقاش دون نتيجة، حتى ١٣يونيو/حزيران١٩٥٠، حينما تقدمت الحكومة بحل وسط، أقرته الكنيست، بأغلبية ٥٠ صوتًا ضد ٣٠ صوتًا، وامتناع ٤٠ عن التصويت، ونص القرار على وجوب وضع دستور مكتوب لإسرائيل، مع عدم ضرورة الإسراع بإصداره، وأن يتم ذلك تدريجيًا، عبر صياغة قوانين عادية، تتضمن الأحكام الدستورية للدولة، وتعرض تباعًا على الكنيست لإقرارها، ويمكن جمعها، لاحقًا، في وثيقة واحدة [٢].

كما أقر الكنيست عددًا من القوانين الأساسية ذات الطابع الدستوري، والتي تعتبر بمثابة الدستور، ومن أهم هذه القوانين الأساسية: قانون الكنيست، قانون أراضي إسرائيل، رئيس الدولة، الحكومة، الجيش، أملاك الدولة، القضاء، مراقبي الدولة، قانون نقل رفات هرتسل (١٩٤٩)، قانون العودة (١٩٥٠)، القوانين التي تحدد العلاقة بين كل من المنظمة الصهيونية العالمية، وإسرائيل(١٩٥٢)، الصندوق القومي اليهودي (١٩٥٣)، الصندوق التأسيسي(١٩٥٦)، وقانون التعويض عن الاضطهاد النازي (١٩٥٧)، ومحرقة الهولوكوست(١٩٥٩)، وأكثر من

(١) انظر: أسعد رزّوق، **مصدر سبق ذكره**، صـ٤٤٨.
(٢) انظر: شوفاني، **مصدر سبق ذكره**، صـ٥٢.

١٤٠٠ قانون ولائحة، تم إقرارها ضمن قوانين التشريع [١].

السلطة التنفيذية في إسرائيل:

فتتألف من رئيس الدولة، ومجلس رئاسة الوزراء، وعقب " إعلان الاستقلال "، وقيام دولة إسرائيل، انتخب حاييم وايزمان، رئيسًا للدولة بتاريخ ١٦ فبراير/شباط ١٩٤٩، وفي اليوم التالي عهد وايزمان إلى بن غوريون، رئيس حزب " المباي "، بتأليف الوزارة، بعد أن حاز الماباي - سلف " العمل " - على أغلبية المقاعد التأسيسية [٢]. وقد حدث خلاف بين وايزمان وبن غوريون، حول مسألة النظام الرئاسي، حيث كان يؤيد وايزمان نظامًا رئاسيًا، يتمتع فيه الرئيس بسلطات واسعة، كالنظام الأمريكي، بينما كان بن غوريون يؤيد النظام الرئاسي، الذي يعتمد على رئاسة الحكومة، مع بقاء منصب رئيس الدولة، كمنصب إداري، مثله مثل النظام الفرنسي، قبل عهد ديغول، ومع رؤية بن غوريون في فرض " مركزية إسرائيل "، نجح في فرض رؤيته.

معروف أن منصب رئيس الدولة في إسرائيل، منصب شرفي، ويجب أن يكون مترفعًا عن الانشقاقات الحزبية بمجرد انتخابه، بالاقتراع السري، وهذا يجعله مفتقرًا إلى المشاركة الشعبية، حيث لادخل للشعب في انتخابه. وتقتصر صلاحيات رئيس الدولة، على تعيين رئيس الوزراء الحائز على أغلبية مقاعد الكنيست، وتكليفه بتشكيل الوزارة، لكن لايحق له

(١) **المصدر نفسه**، صـ٥٢.
(٢) انظر:

Israel pocket library: Op. cit. PP. 71:76.

حضور اجتماعات مجلس الوزراء أو الاشتراك فيها، إلا إذا طلب منه رئيس الوزراء [1].

أما البرلمان الإسرائيلي:

فيمثل السلطة التشريعية في نظام الحكم في إسرائيل، ومصدر سلطة الحكومة المسئولة أمامها. وعليه فالكنيست هي الهيئة المركزية في النظام السياسي الإسرائيلي؛ ومنذ عهد الييشوف، وحتى قيام دولة إسرائيل، مر الكنيست بمرحلتين: **الأولى**، حيث كان في عهد الانتداب البريطاني يسمى (مجلس الشعب)، وقد تأسس، في ١٩ إبريل/ نيسان١٩٢٠، عبر انتخابات عامة للمستوطنين اليهود في فلسطين، وفي الاجتماع الأول أعلن أنه المؤسسة العليا، وممثل الكيان الصهيوني الوحيد في الشئون الخارجية والداخلية، ما أصبح يملك الصلاحية التشريعية والقانونية في جميع الأعمال. **والثانية**، بعد أن تم " إعلان الاستقلال "، حيث تحول إلى (مجلس الدولة المؤقت)، عندما اتخذت اللجنة الوطنية، بالتشاور مع اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية (فرع فلسطين)، قرارًا بتشكيل حكومة مؤقتة، ومجلس دولة مؤقت، بمجرد أن ينتهي الإنتداب البريطاني، في ١٥ مايو/آيار١٩٤٨، وتشكل المجلس من ٣٧ عضوًا، ١٤ من اللجنة الوطنية، ١٢من الوكالة اليهودية، ١١من منظمات وهيئات مختلفة، وبعد إعلان قيام دولة إسرائيل، تركزت الجهود في وضع التشريعات الرئيسية اللازمة لتسيير شئون الدولة، وبدأ بإلغاء شروط الكتاب الأبيض

(١) انظر:

Krains, Oscar: Government and politics in Israel. Boston. Houghton Miflin Company. 1971. P. 26

(١٩٣٩)، الذي يقيّد هجرة اليهود إلى فلسطين، وامتلاكهم الأراضي فيها، ثم وضع قانون التنظيم والإدارة(١٩٤٨)، الذي نقل صلاحيات الحكم إلى حكومة إسرائيل، كما وضعت إجراءات الانتخابات العامة، وبالتالي عمل إحصاء عام للسكان [١]. وعقب الانتخابات العامة، في ٢٥يناير/كانون الثاني١٩٤٩، اجتمعت الجمعية التأسيسية، في مبنى الوكالة اليهودية بالقدس، في ١٤ فبراير/شباط١٩٤٩، وافتتحها حاييم وايزمان، رئيس الجمعية التأسيسية، حيث أقرت الجمعية " قانون الانتقال " الذي جاء مكملاً " لنظام القانون والإدارة " (١٩٤٨). ونص على أن " الهيئة التشريعية لإسرائيل تشكل من مجلس برلماني واحد، يدعى (الكنيست)، ويضم ١٢٠ عضوًا، يجري انتخابهم على أساس التمثيل النسبي، وانتخب الكنيست في تلك الجلسة حاييم وايزمان كأول رئيس لإسرائيل، وظل الكنيست يعقد جلساته في تل أبيب، حتى ١١ديسمبر/كانون الأول١٩٤٩، ثم انتقلت إلى القدس، بشكل دائم، حتى عام صيف١٩٦٦، عندما انتقل إلى مقره الجديد الحالي، والذي أقيم بمنحة مالية من اليهودي الفرنسي جيمس دي ووتشيلد [٢].

أما السلطة القضائية:

فقد كان عدم وجود دستور محدد، سببًا في حدوث إشكال بالنسبة لتأسيس السلطة القضائية، ومصادر القانون في إسرائيل، لهذا شددت " وثيقة الاستقلال " على استمرار العمل بالقوانين التي

(١) د. كامل أبو جابر: **نظام دولة إسرائيل، إطار القرار السياسي**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، صـ٥٩.

(٢) **المصدر نفسه**، صـ ٥٤.

كانت سائدة في فلسطين، طالما أنها لاتتعارض مع أهداف " وثيقة الاستقلال "، وأجازت تطوير القوانين الموروثة، أو سن قوانين جديدة تماشيًا مع النظام الجديد، وبما أن " وثيقة الاستقلال " ليست مصدرًا دستوريًا قانونيًا، أصدر مجلس الدولة المؤقت، بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٩، بعد خمسة أيام من " إعلان الاستقلال "، " قانون الإدارة "، الذي أكد على استمرارية القوانين التي كانت سائدة قبل ١٩٤٨/٥/١٤، مالم تتعارض مع القوانين التي قد تسن بعد ذلك. وتمثل محكمة العدل العليا، أعلى سلطة قضائية في إسرائيل، وتتمتع بصلاحيات إستثنائية في جميع القضايا، المدنية والجنائية، التي ترفع من المحاكم الإبتدائية [١].

وفيما يتعلق بالمجال العسكري:

فقد ضاعفت العناصر الصهيونية من نشاطها الإجرامي في فلسطين، واستعداداتها العسكرية، بعد صدور قرار التقسيم (١٩٤٧)، حيث رفض العرب قرار التقسيم، وأعلنوا ثورتهم، بعد هدوء دام أكثر من ثمانية سنوات، نشطت خلالها الصهيونية، وبلغت ذروتها من الناحية العسكرية، استعدادًا " ليوم الاستقلال "، وكانت القوات التي حاربت في (١٩٤٨)، يوم إعلان قيام " الدولة الصيهونية "، تتألف من الوحدات اليهودية في الجيش البريطاني، ومجموعة " اللواء اليهودي "، الذي حارب على المسرح الإيطالي، وقوات الهاغاناه، ووحدتها الضاربة " البالماخ "، بجانب المتطوعين اليهود القادمين من الخارج، وبلغ قوام هذه القوات ما

(١) انظر: Israel pocket library: Op. Cit. PP. 50.

يقرب من ١٢٠ ألف، وهي التي ألفت، فيما بعد، قيام الدولة " جيش الدفاع الإسرائيلي "، وقد تم تسريح هذه القوات بعد اتفاقية " رودس " لوقف القتال(١٩٤٩)؛ وكانت قوات غير نظامية، وكان على وزير الدفاع أ ن يختار بين جيش نظامي، وبين تكوين قوة غير نظامية، يمكن استدعاؤها عند اللزوم، واختير التنظيم الثاني، وتم العمل على تطويره، بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، وأنشئ جيش إسرائيل الجديد في عام ١٩٥٠، ليتكون من ١١٥ ألف جندي، على كفاءة قتالية عالية [١].

ثانيًا - من الناحية الاجتماعية:

قبل بداية البيشوف في فلسطين المحتلة، كان ٩٠% من يهود العالم يعيشون في أوروبا وحدها، وكان أغلب هذه النسبة تحديدًا تتمركز في أوروبا الشرقية، ونتيجة لسوء الأحوال الصحية والاقتصادية للطبقة الفقيرة من يهود أوروبا، بدأت الهجرات إلى فلسطين، مع بداية انتشار (الأفكار الصهيونية) في " أرض الميعاد "، و " أرض الخلاص ليهود العالم ".

وتكون البيشوف على أرض فلسطين المحتلة، من خلال تدفق خمس هجرات، مثلت نواة الكيان الصهيوني، وبداية دولة إسرائيل في (طور التكوين)؛ الهجرة الأولى (١٨٨٢-١٩٠٣)، والتي أتى معظمها من شرق أوروبا، وتحديدًا من روسيا، الهجرة الثانية (١٩٠٤-١٩١٤)، ثم الهجرة الثالثة (١٩١٩-١٩٢٣)، وجاءت هذه الهجرة، عقب قيام الحرب العالمية الأولى، وكانت هذه الموجة هي أولى الهجرات التي أحدثت تغييرًا جذريًا

(١) انظر: Dan Horowitz، Moshe lissak: Op. Cit. PP. 197:200.

في البنية الديموغرافية لمجتمع اليشوف، الهجرة الرابعة (١٩٢٤ـ١٩٣١)، الهجرة الخامسة (١٩٣٢ـ١٩٣٩)، الهجرة السادسة (١٩٣٩ـ١٩٤٨)؛ هذه الهجرات الستة هي التي تعتبر الأساس الذي بني عليه (المجتمع الإسرائيلي الجديد) [١].

كان لكل هجرة من هذه الهجرات، دورها في بناء مجتمع اليشوف، فقد مثلت الهجرة الأولى التي بدأت عام ١٨٨٢، الخطوة الأولى في بناء حركة الاستيطان، والتي سميت (بيلو)، وهو مصطلح يجمع الأحرف الأولى من الجملة العبرية، " هيا يا بيت يعقوب نمضي معًا "، أما الهجرة الثانية، التي بدأت في عام ١٩٠٤، وسميت بهجرة " أحباء صهيون "، وكان أغلبهم من سن الشباب، ومن أبناء الطبقة الوسطى، وأخذوا العمل في المستوطنات، بدلاً من العمال العرب المأجورين، ونشروا شعار ((العمل العبري))، وغطوه بالمبادئ والمقولات " الاشتراكية "؛ وحمل أفراد هذه الهجرة فكرة العنف المسلح، وكانوا نواة التنظيمات الصهيونية المسلحة، والتي كان أولها منظمة (الهاشومير) أو الحارس. وخلال هاتين الهجرتين ازداد عدد المستوطين في اليشوف، من ٢٤.٠٠٠ إلى ٨٥.٠٠٠، من مجموع ٧٠٠.٠٠٠، هم مجموع سكان البلاد الأصليين؛ أما الهجرة الثالثة، والتي بدأت تزامنًا مع وعد بلفور (١٩١٧)، لإقامة وطن قومي لليهود، وبها ارتفع عدد المستوطنين إلى ٨٩.٦٦٠، حتى جاءت الهجرة الرابعة، والتي بدأت عام ١٩٢٤ [١]. ويلاحظ أن هذه

(١) النعماني أحمد السيد: **التركيب الاجتماعي للمجتمع الإسرائيلي**، القاهرة، مكتبةنهضة الشروق، ١٩٨٠، صـ١٣.

(١) انظر: شوفاني: **مصدر سبق ذكره**، صـ١١٣:١٣٦.

الهجرة أحدثت طفرة كبيرة، من حيث العدد والنوع، في مجتمع اليشوف، حيث كان أغلبهم من بولندا، نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية هناك، والقيود التي فرضتها الحكومة البولندية على النشاط الاقتصادي لليهود، وكانت فلسطين خيارهم الثاني، بعد محاولة هجرتهم للولايات المتحدة نتيجة القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على قوانين الهجرة.

وتميزت عن سابقيها من الهجرات الثلاث، من الناحية الطبقية، والأيديولوجية، والاجتماعية، فكان أغلبهم من أبناء الطبقة الوسطى، واستوطنوا المدن، ولم تكن لديهم دوافع الهجرات الثلاث السابقة نفسها، في حدة ودرجة الاضطهاد، وبالتالي لم يحملوا شعارات " الاشتراكية "، و " العمل العبري "؛ وحملوا معهم أموالاً كبيرة، قدرت بحوالي ١٧ مليون استرليني، مع عام ١٩٢٤، مقارنة بـ١١مليون في الأعوام الثلاثة السابقة. وتضاعف عدد السكان، مع بداية ازدهار اقتصاد المستوطنين، أما الهجرة الخامسة، والتي بدأت عام ١٩٣٢، والتي تزامنت مع صعود النازيين إلى السلطة في ألمانيا، حيث جلبت ما مجموعه ٢٢٤.٧٨٥، مستوطنًا يهوديًا، وعرفت باسم (الهجرة الألمانية)، وكان لهم أثر كبير في تغيير مجتمع اليشوف، من الناحيتين الاجتماعية والثقافية، فمعظمهم كانوا أطباء، ومهندسين، وصناعيين، فضلاً عما حملوه من أموال قدرت بحوالي٣٥مليون استرليني. أما الهجرة السادسة والأخيرة في مرحلة اليشوف، والتي بدأت عام ١٩٣٩، و تزامنت مع نشوب الحرب العالمية الثانية، وصل عدد المستوطنين في فلسطين إلى ٥٩٢.٠٠٠ نسمة، أي أكثر من ٣١% من مجموع سكان القطر، وكان التمركز الأكبر في تل

أبيب [1].

بعد نشوب حرب ١٩٤٨، كان عدد المستوطنين اليهود في فلسطين، وفق تقديرات الوكالة اليهودية، حوالي ٦٥٥.٠٠٠ مستوطن، مقابل ١.٣٥٠.٠٠٠ عربي. ومع نهاية العام ١٩٤٨، وصل عدد المستوطنين بحسب الإحصاء الرسمي الإسرائيلي إلى ٧٥٨.٧٠٠ نسمة، أي زادت بحوالي ١٠٣.٠٠٠خلال حرب ١٩٤٨، تحديدًا، معظمهم من المهاجرين والقادمين تطوعًا للقتال. ومع نهاية الحرب لم يبق سوى١٥٦.٠٠٠فلسطيني، على المساحة التي احتلتها إسرائيل في الحرب، والتي تمثل نحو٨٠%من مساحة فلسطين. مما يعني حدوث انقلاب ديموغرافي في فلسطين المحتلة، حيث أصبحت الأقلية اليهودية هي الأغلبية الكبيرة، بينما الأغلبية العربية انقلبت إلى أقلية ضئيلة تمثل ١٨% من مجموع سكان إسرائيل [2].

عقب الإعلان عن دولة إسرائيل، ظهرت مرحلة جديدة في تاريخ الإستيطان اليهودي في فلسطين، من حيث الكم والنوع، وهذا ماورد في " إعلان الاستقلال "، من أن دولة إسرائيل ستكون مفتوحة للهجرة اليهودية وجمع " الشتات والمنفيين "، وكان أول تشريع لمجلس الدولة المؤقت إلغاء شروط " الكتاب الأبيض "، فيما يتعلق بتقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وامتلاك الأراضي بها، ثم أقر بعدها " قانون العودة "، للسماح

(١) **المصدر نفسه**، صـ١٦٠

(٢) انظر:حمدي طاهري: **اليهود ودولتهم، المؤامرة**، جـ٢، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠١، صـ ٢١٥.

لكل يهودي بالهجرة إلى إسرائيل والاستيطان فيها.

وأكد بن غوريون، بعد ما يقرب من مرور عشرة أعوام على إعلان قيام إسرائيل، " أن مستقبل هذه الدولة رهن الوصول إلى هدفين نص عليهما (إعلان الاستقلال)، تم التأكيد عليهما في القوانين الأساسية، وطالما لم يتم تنفيذ هذين القانونين كليًا، فلا يمكن اعتبار مهمة الدولة منجزة وعملها تاما " [١]. وهذين القانونين هما " قانون العودة " وهدفه تجميع المنفيين، وقانون " التعليم الحكومي "، الذي تتبناه الدولة في سبيل تقوية الثقافة اليهودية في البلد الأم. وقد شهدت السنوات الثلاث الأولى لقيام إسرائيل (١٩٤٨ـ ١٩٥١)، هجرة جماعية، على نطاق واسع، ضاعفت من عدد المستوطنين. فقد اقتلعت جماعات سكانية يهودية بكاملها من بلدان محددة، وتهجيرها إلى إسرائيل، مثل يهود اليمن، ليبيا، ويوغسلافيا، وبلغاريا، تبعتها هجرات جماعية من رومانيا، وبولندا، وبلدان شمال إفريقيا (المغرب، تونس، الجزائر)، فضلاً عن يهود تركيا، وإيران، والعراق. حيث بلغ عدد المهاجرين في خلال الثلاث سنوات الأولى ٦٨٦.٧٣٩ شخصًا، منهم ٢٣٧.٧٠٤ من آسيا، ٩٣.٢٨٢ من أفريقيا، ٣٣٢.٨٠٢ من أوروبا، ٣.٨٢٢ من أمريكا، ١٩.٢٨٢ مجهولي الأصل [١].

وقد مثل هذا التطبيق رؤية بن غوريون، من أن " قانون العودة "

(١) شوفاني: **إسرائيل في خمسين عامًا، المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس**، دمشق، دار جفرا للدراسات والنشر، جـ١، طـ١، ٢٠٠٢، صـ١٧١.

(١) **المصدر نفسه**، صـ ١٧٦.

أصبح قانون " الديمومة التاريخية "، والذي يعمل على استمرار الصلة القائمة بين " شعب إسرائيل " و " أرض إسرائيل "، ويضع المبدأ الأساسي الذي تم بفضله إحياء " دولة اسرائيل "، وأنه يعود إليه الفضل في بقائها، ونموها، وتحقيق رسالتها في الخلاص القومي.

وعن نظرة عامة إلى معدلات الهجرة ومصادرها، يتضح أن غالبية المهاجرين الجدد، منذ قيام دولة إسرائيل وحتى أواخر خمسينيات القرن العشرين، جاءت من آسيا وإفريقيا، ثم تقلصت بنحو ٥٠% في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وفي فترة الثمانينيات وصلت إلى ٢٠%، ومع أوائل التسعينيات وصلت إلى نسبة ٦، ٥%. مع تضاؤل نسبة المهاجرين من آسيا وإفريقيا، وانحصرت في " يهود الفلاشا " من إثيوبيا، فضلاً عن ما حققته إسرائيل من عمليات تهجير لمعظم يهود الاتحاد السوفياتي (السابق)، مع فشلهما في حمل يهود أوروبا وأميركا على الهجرة لإسرائيل [1]. أما التعليم، فقد اعتبره بن غوريون، بأنه يضع الخطوط الرئيسية للتعلق " بالشعب اليهودي " في جميع انحاء العالم وبثقافة الإنسانية، وبذلك يصبح (التهويد) عملاً متممًا للتهجير، أو تجميع " المنفيين "، ومكملاً له. لأن الدولة تجمع " منفييها "، في الوقت الذي تبحث فيه عن ثقافة مشتركة لهؤلاء " العائدين "، كي يتسنى لها دمج العناصر المتنافرة بثقافاتها المختلفة في " وعاء الأمة الواحدة، ذات الطابع اليهودي، الذي يميزها عن سائر الأمم ".

(١) راجع النص الكامل لقانون العودة، (١٩٥٠)، في رزّوق: **مصدر سبق ذكره**، صـ٣١.

ثالثًا - من الناحية الاقتصادية:

الاقتصاد الإسرائيلي، مثل الدولة نفسها، فهو نتيجة تطور مدروس مسبقًا، وليس نتيجة مبادرات فردية. كما أنه مر بفترات ازدهار، نتيجة موجات الهجرة الست، التي أنعشت " اقتصاد مجتمع اليشوف "، في فترات الكساد الاقتصادي العالمي. كما أن ذاك الاقتصاد لايعتمد على التخطيط المركزي، والرقابة اللاحقة، كما كان الحال في عهد الاتحاد السوفياتي، وليس ناشئًا عن قوى السوق، مثل ماهو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى قبل قيام دولة إسرائيل، كانت هناك مجموعات ومنظمات تقوم ببناء قاعدة صناعية، من شأنها توفير العمل لليهود لتعزيز الأمال من أجل قيام وطن قومي ثم دولة يهودية، وهو ما يشكل عاملاً مركزيًا بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي.

في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، كانت مشاعر القلق تتزايد داخل أوساط العمال اليهود في فلسطين، حول ظروفهم، مما أدى إلى اتحاد أكثر من أربعة آلاف عامل يهودي، وأقاموا الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين، وهو المعروف باسم " الهستدروت "، واختير بن غوريون ليكون أول سكرتير عام للهستدروت. وقد قام الهستدروت، بتوسيع نشاطاته تلبية لاحتياجات الجالية اليهودية الجديدة، وجرى تقديم الخدمات الصحية عن طريق البرنامج الصحي للهستدروت، وفي خلال سنوات قليلة، أسس الهستدروت بنكًا تجاريًا، وشركة تعمير، وشركة شراء وتسويق، ومنظمة للتسويق الزراعي، وشركة تأمين وجريدة يومية

[1]. وبذا تحول هذا المجتمع النقابي العمالي إلى كارتل احتكاري!.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، اكتسبت الهستدروت نفوذًا كبيرًا وظهرت زعامات جديدة " للجالية اليهودية "، نشأت من طبقة العمال، وأصبح ثلاثة أرباع العمال اليهود في فلسطين ممثلين في الهستدروت، الذي أصبح يمثل أكبر هيئة صناعية رأسمالية في عهد الييشوف.

وكانت العلاقات بين العمال والإدارة خاضعة لهيمنة الهستدروت، الذي اهتم بهدفين رئيسيين: أولهما، قيام دولة يهودية، والآخر، إدخال أيديولوجية " اشتراكية "، حيث كانت المشاريع التجارية التابعة للهستدروت، والمشاريع الخاصة، لم تكن تقام بهدف الربح، بقدر ما كانت بهدف توفير عمل، للعمال اليهود، وتطوير اقتصاد الوطن القومي اليهودي، حيث كان الهدف هو تعزيز البرنامج الصهيوني، في استصلاح الأرض واستعادة الحياة والثقافة للمستوطنين اليهود. وهنا كان دور " الصندوق القومي اليهودي "، الذي أسسه الصهيونيون في عام١٩٠١، حيث كان هدفه، ابتياع الأراضي، على أنها " ملك جماعي للشعب اليهودي "، وتأميم " العمل اليهودي "، وهنا كان " الصندوق القومي اليهودي "، يقوم بدور هام في إقناع اليهود الموجودين في فلسطين، بتحويل ملكيتهم الخاصة إلى ملكية عامة، بجانب الامتناع عن استخدام الطاقة العمالية العربية. وبعد الاعتراف بالدور الرسمي للوكالة اليهودية في فلسطين، كشريك في الإدارة مع حكومة الانتداب، أصبح الصندوق القومي اليهودي أداة واحدة بين أدوات متعددة أخرى، في خدمة الوكالة

(١) شوفاني: **مصدر سبق ذكره**، صـ١٧٨.

اليهودية، وأصبح الصندوق القومي متدخلاً في جميع نشاطات القومية اليهودية [١].

وعقب إعلان قيام دولة إسرائيل، تعرض الاقتصاد الإسرائيلي إلى أزمة مالية شديدة، وذلك بسبب التدفق الهائل من المهاجرين الجدد، مما أجبر الحكومة المؤقتة على فرض رقابة اقتصادية شديدة، وضرائب مرتفعة على السكان، فاضطر أصحاب المصانع والمشاريع التجارية إلى تقديم تنازلات إلى العمال، بسبب وجود نقلة قليلة يمكن دفعها كأجور، بالإضافة إلى أن الأيديولوجية " الإشتراكية " الشكلية، في السنوات الأولى لقيام دولة إسرائيل، وشعر وقتها أصحاب المصانع بأنهم أصحاب عمل، وقرروا إشراك العمال في عملية إدارة المصانع. أيضًا عندما جاء المهاجرون اليهود عقب حرب٤٨، إلى إسرائيل، كان يجب توفير فرص عمل لهم، في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تعتمد على استيراد المواد الخام، ثم تقوم بتصنيعها وتصديرها إلى الخارج، كمنتج نهائي، وهذا كان معاكسًا لما حدث في الولايات المتحدة، في القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث كان تدفق المهاجرون بسبب توافر فرص العمل.

كما يمكن ملاحظة دور " الهستدروت "، في دولة إسرائيل؛ فبرغم أنها، لم تمارس سيطرة تامة على جميع النشاطات الاقتصادية في دولة إسرائيل الحاضرة، بسبب تنافس القطاعين، العام والخاص، فإن هناك تأثير للهستدروت على القطاع الخاص في إسرائيل، خصوصًا فيما يتعلق بسيطرتها على سياسة الأجور، كما أن سياسة الهستدروت في الأجور

(١) طاهري: **مصدر سبق ذكره**، صـ١٢٣.

هي التي يتبعها القطاع الحكومي، بصورة مباشرة، على رفع شأن الحركة الصهيونية، ودفعها إلى الأمام. والفجوة الناشئة بين الطاقة المستثمرة، وحصيلتها في المرافق والمشاريع العامة، تسخّر كأداة لجمع الأموال، بقصد توسيع القطاع الحكومي، الذي يرتبط بشكل ما مع قطاع الهستدروت [1].

هنا يمكن القول بأن اسرائيل هي ييشوف متطور، أي يمكن اعتبارها قاعدة اقتصادية، تتقدم في تحقيق الإنجازات الجمعية الصهيونية. فهي تطبيق للصهيونية العملية، التي تطور عملها بمقدار الدوافع الجديدة التي تقابلها، لإيجاد المدى الحيوي، للدولة باعتبارها كائنًا عضويًا.

وهنا، ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن القاعدة الحقيقية والأساسية التي يستند إليها المشروع الصهيوني، من أجل " حقهم " في وطن خاص بهم، هو الييشوف العبري، الذي يمثل ثمرة مجهود مدة أكثر من سبعين عامًا من الاستيطان، وأن حدود الدولة اليهودية تقرر وفق ما يحدده الاستيطان من إنجازات. وأنه سيظل يسعى، دائمًا، إلى توسيع هذه الحدود، حسب الإمكانات المتوفرة، لاستيعاب الأراضي الجديدة، معتمدة على القوة العسكرية الخاطفة، لفرض الأمر الواقع. فضلاً عما مزجته من خليط (اشتراكي عنصري) يقوم على العمل الجماعي، وفق معايير عنصرية لخدمة اليهود دون غيرهم، في إطار عنصري يهودي، لخدمة المشروع الصهيوني، وتحقيق كيان إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل. فضلاً عن ما اعتمدت عليه القيادة الصهيونية في بناء دولة إسرائيل، من التعليم والخبرة ورأس المال اليهودي القادم من الخارج.

* * *

(١) أنجلينا: **مصدر سبق ذكره**، صـ١٣٩:١٤١.